

ملاح من مشكلة البطالة في السودان الواقع وآفاق الحلول الإستراتيجية

د. حسن حامد مشيكة . أستاذ مشارك في الإدارة العامة وتحليل السياسات العامة
كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية- جامعة الخرطوم

الملخص:

هدفت هذه الورقة بالأساس لبحث وتحليل مشكلة البطالة في السودان من منظور استراتيجي، من أجل التعرف على المشكلة كما هي في الواقع، وبغرض معرفة أسباب تفاقم المشكلة لكي يتسنى التشخيص الصحيح لها باستخدام أدوات البحث العلمي. كما بحثت الورقة التدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة المشكلة، ومن ثم تقديم الحلول العاجلة والأخرى الإستراتيجية بغية المعالجة الشاملة. توصلت الورقة إلى نتائج محددة من أهمها، أن تدني تدفق المعونات الأجنبية، وبخاصةً العون الرسمي، علي السودان لم يساعد في التخفيف من وطأة البطالة، وهنالك تزايد في نسب البطالة في البلاد بسبب ضعف العلاقة بين فرص الاستثمار وفرص توليد العمل، وكذلك تدني إنتاجية العامل المحلي المترتبة على ضعف المهارة والتدريب وسلوك العمل. قدمت الورقة عدد من التوصيات لحل مشكلة البطالة من منظور استراتيجي، ومن أهم تلك الحلول: أهمية مراعاة ما يتطلبه سوق العمل، وذلك من خلال تلبية ما يحتاجه من تخصصات، وتشجيع القطاع الخاص لزيادة فرص العمل وتشغيل العمالة الوطنية. وضرورة أن تضع الدولة سياسات اقتصادية واجتماعية تحفز على النمو الاقتصادي عن طريق توفير المزيد من فرص العمل، وضبط عدالة الوصول لفرص التعليم والتدريب والعمل، وتأسيس صناديق وطنية للتنمية وتشجيع مشروعات الشباب الجماعية، واستكمال دوائر التسويق المكملة لأنشطتهم عن طريق وضع التشريعات لحماية إنتاج هذه المشروعات.

مقدمة

لقد ظل أهل السودان منذ عدة عقود من الزمان يشهدون ويتطلعون إلى مستقبل أفضل تتوفر فيه الخدمات الأساسية بشكل كافٍ مثل- مياه الشرب النقية، والتعليم العام، والصحة والرعاية الصحية والمسكن المناسب وغيرها من ضرورات الحياة. ولكن الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة السودانية والتي تمثلت في عدم الاستقرار السياسي في أنظمة الحكم المختلفة؛ وتقلب السياسات الاقتصادية الكلية وضعف التنمية البشرية، حال دون التوصل إلى تلك التطلعات والآمال في وطن ظل مجابه بمشكلات وتحديات داخلية وخارجية. أما الداخلية فنقصد بها الحروب والنزاعات الداخلية والعوامل البيئية كالجفاف والتصحر اللذين كان لهما كبير الأثر على الاقتصاد السوداني، وبخاصة التأثير الكبير على القطاع الزراعي الذي تقلصت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. بينما نعني بالعوامل الخارجية الحصار الاقتصادي المفروض على السودان منذ تسعينيات القرن المنصرم والذي أثر سلباً على أداء الاقتصاد وعلى مسيرة التنمية في البلاد.

لقد أفرز هذا الواقع الاقتصادي مشكلات عديدة، أدت إلى إنكماش الاقتصاد السوداني، كما أن التوظيف في القطاع العام وضع عبئاً ثقيلاً على الميزانية العمومية للدولة. ومن جانب آخر تعددت الأسباب التي أدت إلى تزايد نسبة البطالة في السودان في السنوات العشرة الأخيرة وبدرجة عالية وسط الشباب والخريجين الذين تزايدت أعدادهم بعد التوسع الكبير في الجامعات السودانية منذ منتصف تسعينات القرن المنصرم. فلم يقوى سوق العمل على استيعاب المتبطلين وفي الغالب الأعم الشباب وذلك لأسباب عديدة ستوضح لنا لاحقاً من خلال الدراسة والتحليل الموضوعي.

نتيجة لتفاقم مشكلة البطالة في هذا العقد الأخير والتي أصبحت هاجساً يؤرق الدولة كان لابد من التفكير الجاد والبحث العميق لمعرفة الأسباب الرئيسة وتحليل المعطيات التي أنتجت هذه المشكلة التي نتناولها في هذه الورقة باعتبارها من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السودان، حيث أصبحت تمثل أحد أهم التحديات الأساسية للتنمية بمفهومها الشامل.

إن الفرضية الأساسية التي تنطلق منها هذه الورقة وتحاول الإجابة عنها: أن البطالة في السودان متفاقمة بسبب تدني إنتاجية العامل المحلي، بجانب ضعف العلاقة بين فرص الاستثمار وفرص توليد العمل وقصور السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة.

ولكي تجيب الورقة على الفرضية الأساسية تبحث واقع مشكلة البطالة في السودان وآفاق الحلول من خلال محور نظري مفاهيمي، وفيه نستعرض التعريفات المختلفة للبطالة وأنواعها. ثم تنتقل الورقة لتتناول النمو الاقتصادي والاستثمار وسوق العمل وخصائص البطالة في السودان وأعبائها الاقتصادية والاجتماعية. وتستعرض الورقة القوة البشرية والقوى العاملة في السودان، والتدابير التي اتخذتها الدولة لعلاج المشكلة، ثم تدلف في محور آخر لتتناول التاريخ الحديث لعلاج مشكلة البطالة في السودان مستشهداً بالتدابير والسياسات الاقتصادية التي تم إتباعها وموضحة نقاط القصور. وفي محور آخر تدرس الورقة السياسات والقوانين والتشريعات الملائمة، وسياسات الاستثمار والسياسات الاجتماعية التي من الأفضل إتباعها لعلاج المشكلة.

تختم الورقة بتوصيات ومقترحات محددة، يمكن اعتبارها إطار حل عملي لقضية البطالة يُستهدى به في وضع إستراتيجية لعلاج مشكلة البطالة في السودان.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

إن مشكلة البطالة متجذرة ومتجددة بل ومتفاعلة مع مكونات الاقتصاد الكلي وأدائه العام وديناميكية السكان. من أكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً للبطالة في الأوساط الأكاديمية هو التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) والذي يعرف العاطل على أنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.¹ وللبطالة أشكال وأنواع متعددة تتفاوت من حيث مسبباتها الأمر الذي يتطلب إجراءات مختلفة لمجابهتها، فهناك البطالة الصريحة والبطالة المقنعة وغيرهما.² وتعني البطالة الصريحة فيما تعني بأنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدونه في فترة زمنية محددة، وبالطبع فإن العمل المقصود هنا العمل بأجر وبحرية. أما البطالة المقنعة فهي تعني "العمالون في شركة أو مؤسسة حكومية معينة على أساس العمل ليوم كامل بينما الأعمال التي يقومون بها لا تحتاج ليوم عمل كامل مثل موظفي الحكومة".³ وتعتبر البطالة طويلة الأجل (والتي تتجاوز مدة التبطل فيها أكثر من عام) من أخطر أنواع البطالة والتي يمكن أن تقود إلى الكثير من الظواهر الاجتماعية السالبة.⁴

لم يتم إعطاء مسألة البطالة الاهتمام الكافي في العديد من الدول النامية، وعندما أوليت الاهتمام تم التعامل معها بشكل منقوص وأُختصر على البطالة السافرة، فهي تعني انعدام العمل كلياً في فترة مرجعية محددة. ورغم تصاعد معدلات البطالة السافرة يعكس التحليل العميق لسوق العمل إن التشغيل المنقوص هو الأهم، ويقصد به الحالة التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة أو يستخدم مهاراته ومؤهلاته دون مستوى إمكاناتها أو يكسب أقل مما يكفي لتنمية احتياجاته الأساسية، ويشير الجانب الأول إلى إنتاجية منخفضة على مستوى الاقتصاد بمجمله. وينجم الجانب الثاني عن سوء الترابط بين نظامي التعليم والعمالة ويزر وجود هدر للموارد.⁵

نوع آخر من البطالة يسمى البطالة الإجبارية **Involuntary** وفي هذه الحالة يتعطل العامل بشكل جبري، أي من دون إرادته واختياره. وعادة يحدث هذا النوع من البطالة عن طريق قسري حيث يتم تسريح العامل رغم أنه راغب في العمل وقادر عليه. "وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد".⁶

إن معرفة حجم مشكلة البطالة وأبعادها يتطلب أن تكون هنالك قاعدة بيانات ومعلومات تفصيلية ودقيقة عن عدد المتبطلين وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها بالإضافة إلى فئاتهم العمرية وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم، لأن ذلك من شأنه أن يساعد في حساب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد القومي للقطر، بل يمثل أحد المؤشرات الكلية لرسم السياسات الاقتصادية الكلية والسياسة العامة للدولة.⁷

ثانياً: النمو الاقتصادي والاستثمار وسوق العمل

لقد شهد السودان منذ فجر الاستقلال جهود تنموية غير مستقرة أسفرت عن فترات طويلة، فمنذ السبعينات كشفت محصلة الأداء الاقتصادي ضعف في الإدارة الاقتصادية وغياب النظرة الشمولية في سياسات الإصلاح

الاقتصادي التي اتبعتها الدولة.⁸ وقد أوصلت ذات السياسات الاقتصادية - التي غلبت الحلول الجزئية على الحلول الشمولية- في نهاية الثمانينات أوصلت الاقتصاد السوداني إلى مرحلة الركود مما حتم على الحكومة الشروع في برنامج شامل بغرض التكيف والإصلاح الاقتصادي. وكان قد واجهت ذاك البرنامج مشكلات عديدة، ولكنه مع ذلك، نجح في تحقيق التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق معدلات نمو غير مسبوق. وفي ذات الوقت هنالك مؤشرات كلية أساسية اتسمت بالضعف مثل الصادرات غير البترولية وضعف أداء المؤسسات العامة الاتحادية والولائية. وكان لذلك بالطبع تأثير سالب على أداء سوق العمل فقد تصاعدت معدلات البطالة وانخفضت معدلات الأجور الحقيقية رغم مراجعتها الدورية.⁹

ويعد مشروع استكشاف واستخراج واستغلال البترول منذ نهاية العام 1999م أهم محرك للنمو الاقتصادي والاستثمار حتى بعيد انفصال الجنوب،¹⁰ كما خلق فرص للعمل وأحدث التوازن في الاقتصاد السوداني، ولقد مثل 95% من الإيرادات العامة لعام 2007م وحقق فائض في الميزان التجاري بلغ 103 مليون دولار علماً بأن الميزان التجاري حقق فائض أربع مرات فقط طوال خمسين عاماً (57 - 2007) وفي الربع الأول من عام 2008 حقق فائض بلغ 987 مليون جنيه.¹¹

من جانب آخر زادت عدد المشروعات الاستثمارية المصدقة من حوالي 288 مشروع في عام 2000 إلى 859 مشروع في 2009 وبلغ إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية المصدقة خلال الفترة من 2000 وحتى 2009 حوالي 21314 مشروعاً يتصدرها القطاع الصناعي بحوالي 10317 مشروع ثم القطاع الخدمي بحوالي 9924 مشروع ويأتي في المرتبة الثالثة القطاع الزراعي بحوالي 1083 مشروع.¹² ومع اتساع القطاع الهامش وبروز إشكال غير نمطية مثل العمل لبعض الوقت والعمل العرضي والموسمي بجانب تدهور القطاع الزراعي، الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني، وبخاصة الزراعة المروية والتركيز على قطاع النفط، أثر هذا على استمرار العمالة في هذا القطاع الحيوي وقلل فرص العمل، وبالتالي التوزيع العادل للدخول. فإهمال القطاع الزراعي جعل نسبة مقدرة من العاملين فيه يبحثون عن خيار آخر ذوو عائد سريع - مثل التعدين وبخاصة الذهب الذي استوعب حتى العام 2013 حوالي مليون عامل فيما يعرف بالتعدين الأهلي مما أدى إلى تناقص القوة العاملة في الزراعة من 60% إلى 47%.¹³

أما فيما يختص بسوق العمل فقد ظلت جهود توليد الفرص متواضعة وتمثلت في مشروعات العمالة المكثفة والجمعية التعاونية للخريجين الزراعيين. وبالنسبة لمشروع الخريج المنتج فهو يمثل الخطوة الجريئة لخلق فرص حقيقية لسوق العمل وذلك بصدر البرنامج الرباعي للأعوام 2005 - 2008 ثم قيام محافظة تمويل الخريج بمشاركة المصارف الوطنية بضمان وزارة المالية والاقتصاد الوطني، فقد اشترك في المحفظة أكثر من تسعة بنوك بلغت جملة التزاماتها 12,375 مليون بينما بلغ الدفع الفعلي 6,375 مليون جنيه. وهذا يبين المفارقة الواسعة بين ما هو مخطط له وما نفذ على أرض الواقع، فنسبة التنفيذ تمثل حوال 50% فقط من جملة الالتزامات. وفي ذات الخصوص إرتفع عدد المستهدفين في عام 2007م وبلغ عدد مشروعات الخريجين 889 مشروع عدد المستفيدين منها 5,513 خريج، بينما بلغ حجم التمويل 31,478,9412 جنيه شملت 15 ولاية من ولايات

البلاذ. كما تم استيعاب أكثر من 12015 خريج في العديد من المشروعات القومية (محو الأمية، مكافحة الملاريا، تطوير حزام الصمغ العربي).¹⁴ وجهود الدولة ما زالت مستمرة في جميع ولايات السودان - وإن كانت بدرجات متفاوتة- لمعالجة مشكلة البطالة بطرق عديدة وبخاصة بطالة الخريجين حيث استوعبت ولاية الخرطوم 5,000 موظف في نهاية هذا العام 2013، من الخريجين في تخصصات مختلفة للعمل في ولاية الخرطوم.¹⁵

ثالثاً: أسباب تفاقم البطالة في السودان

هنالك عدة أسباب أدت إلى انتشار وتفاقم مشكلة البطالة في السودان منها التحولات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، والذي بدأ يتجه نحو الجدارة العالية فقد انعكس في برامج التخصصية والتقنية المتقدمة مما أدى إلى إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية بغرض تقليل تكاليف الإنتاج، وإفساح المجال للمنتجات الوطنية من المنافسة في الأسواق العالمية، الشيء الذي كان نتاجه تقليص فرص العمل في العديد من الدول النامية ومن ضمنها السودان. كما أن تدني تدفق المعونات الأجنبية، وبخاصةً العون الرسمي، علي السودان لم يساعد في التخفيف من وطأة البطالة خلال العقود الأخيرة، بالإضافة للضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية لاسيما خلال فترة الحصار الاقتصادي بجانب ارتفاع عبء الدين الخارجي الذي وصل ما يقارب الأربعين مليار دولار.¹⁶ يضاف إلى ذلك الهجرة الواسعة من الريف للحضر الناتجة عن تدهور المشاريع في القطاع الزراعي الحديث - كما ذكر من قبل- وتدني الخدمات فضلاً عن إتساع دائرة الحرب التي فاقمتها النزاعات الأهلية في كل من جنوب البلاد ودارفور والشرق وأخيراً منذ 2011 في جنوب كردفان والنيل الأزرق. بجانب الظواهر الطبيعية والبيئية مثل الجفاف والتصحر الذي ضرب جزءاً كبيراً من البلاد. وكذلك ارتفاع معدلات الهجرة الوافدة من عدد من الأقطار الأفريقية المجاورة وبخاصة من إثيوبيا ودول غرب أفريقيا " بسبب موقع السودان الجغرافي وتوفر النشاط الزراعي فيه".¹⁷ يضاف إلى ذلك هجرة العمالة من الدول العربية والآسيوية التي استجلبتها الشركات العاملة في السودان وبخاصة الأجنبية التي تعتقد أن هذا النوع من العمالة رخيصة ومدرية. وذاد تدفق العمالة الأجنبية إلى السودان خاصةً بعد التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة واكتشاف وتصدير البترول منذ نهاية العام 1999م، كما سبقت الإشارة.¹⁸ إن هذه العوامل كانت خصماً على إيجاد فرص إضافية لتشغيل العمالة الوطنية بما يقلل بنسبة مقدرة من البطالة وبما يؤدي إلى أن يسود المعدل الطبيعي للبطالة.

وهنالك أسباب أخرى أدت إلى تفشي البطالة في السودان وهي تعود في تقدير بعض علماء الاقتصاد إلى تدني إنتاجية العامل المحلي المرتبه على ضعف المهارة والتدريب وسلوك العمل. وضعف البنيات التحتية والمؤسسية في الريف مما يقلل من فرص العمل في الاقتصاد الريفي، الأمر الذي يساعد على الهجرة من الريف إلى المدن. فالسودان أصبح مصاب بخليط عجيب من هجرة ريف/ مدينة منفلته وبطالة حضرية وريفية متعاظمة.¹⁹ ومن أسباب تفاقم البطالة أيضاً ضعف توليد فرص العمل في القطاع المدني الحديث، الصناعي والخدمي مما أدى إلى بروز ونمو القطاع غير الرسمي حيث نمت القوى العاملة بمعدل (4%) وهذا يفوق معدل النمو السكاني البالغ (2.6%). بجانب ضعف العلاقة بين فرص الاستثمار وفرص توليد العمل، وكثافة رأس المال بالنسبة

للاستثمارات الحديثة، وضعف الطلب على العمالة الوطنية،²⁰ ولولج المرأة لسوق العمل، فكل هذه العوامل أدت إلى تفشي البطالة في البلاد بصورة مزعجة للغاية.²¹

رابعاً: القوى البشرية والقوى العاملة في السودان: الواقع والمشكلات

يواجه السودان نمو قوة العمل بنحو 3,3% سنوياً في مقابل فرص التشغيل بنحو 2,57%، أي أن هنالك فجوة بين نمو قوة العمل ومستوى التوظيف المقابل لقوة العمل.²² ومن أهم أسباب زيادة نسبة البطالة في السودان يعزى إلى التوسع الكبير في التعليم العالي والذي خرّجت الجامعات السودانية الجديدة نتاجاً لذلك. عشية تطبيق الفيدرالية في السودان وإعادة تقسيم ولايات السودان. أعداداً مهولة من الخريجين قدّر عددهم بعشرات الآلاف، تخرجوا في تلك الجامعات التي أنشئت في جميع ولايات السودان نتاجاً لثورة التعليم العالي. ولم يكن سوق العمل قادراً على استيعاب كل هؤلاء الخريجين الذين رفضتهم الجامعات السودانية بأعداد كبيرة.

ومن خلال الدراسة الخاصة للعلاقة بين مستوى التعليم وعملية التنمية والتي دائماً ما تكون معززة من خلال تكوين رأس المال البشري ومساهمة في النمو الاقتصادي، نجد أن هنالك علاقة بين مستوى التعليم ومستوى البطالة. فالأمر في السودان عادة لا يبحث عن نوع معين من العمل بل يلتحق مباشرة عندما تتاح له الفرصة في القطاع غير المنظم، ويفضل العمل حتى وليوم واحد فقط في الأسبوع بدلاً من أن يظل عاطلاً بدون عمل. على العكس من حاملي الدبلوم والبكالوريوس بل وحتى المؤهلات العليا فوق الجامعية حيث يفضلون الالتحاق بالعمل الذي يتناسب مع مستواهم التعليمي ويكون له صفة الاستمرارية.²³

وعلى كل، تفاقمت البطالة في السودان في السنوات الأخيرة بوتيرة متسارعة وملفتة للنظر مما أدى إلى إفراز سلبيات عديدة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية. فازداد الفقر وتفشّت الجرائم في المجتمع والمؤثرات التي باتت تهدد الكيان الاجتماعي السوداني، مثل العنف والمخدرات التي "صارت إحدى أهم مهددات الأمن القومي للسودان الذي يعد أحد أبرز مواقع الحشيش في العالم، استناداً إلى الإحصائيات التي أوردتها السلطات المختصة".²⁴ وترتبط البطالة ارتباطاً وثيقاً بسوق العمل ومدى ما يتيح من فرص، فالنهوض بمستوى العمالة والحد من البطالة يعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية المعاصرة.

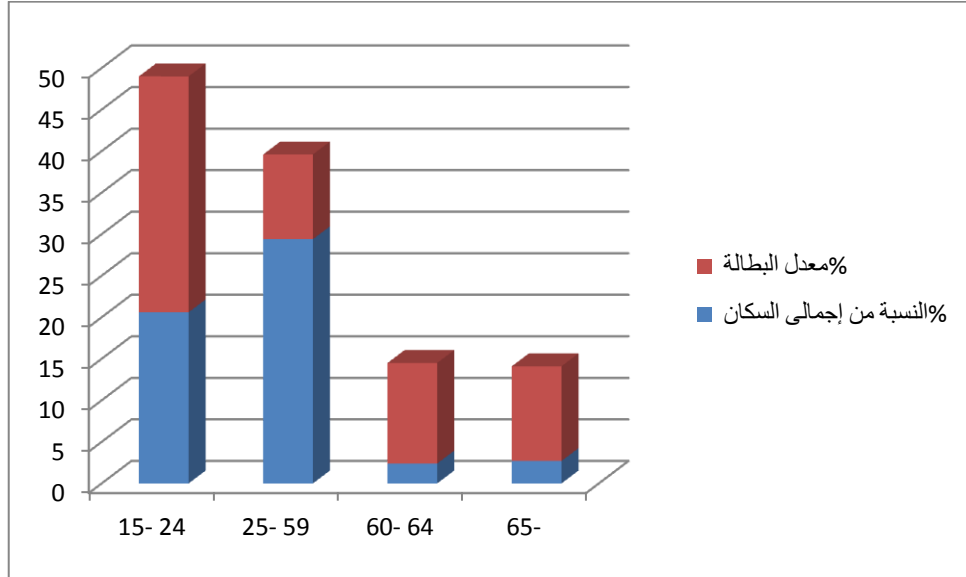
ويقول أحد علماء الاقتصاد في السودان ...

“الملحظ في سوق العمل أن هناك أكثر من 130 ألف خريج خارج سوق العمل إما نتيجة لضيق الفرص أو لضعف العائد المادي من طبيعة العمل في القطاع الحكومي، أشارت إحصاءات 2004 إلى أن عدد العاطلين من خريجي الجامعات يقدر بنحو 135 ألف خريج (أي 18.50% من قوة العمل)”.²⁵

كما بلغت بطالة الخريجين في عام 2005م نحو 58% عندما بلغ عددهم (135) ألف، أما في يونيو 2008م فقد بلغ عدد الخريجين المسجلين بغرض العمل في جميع ولايات السودان نحو (457) ألف خريج استوعب منهم عدد قليل في القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير المنظم، وبذلك تكون بطالة الخريجين حوالي 65% وهو ما يعكس بشكل ما عدم التكافؤ بين التعليم وسوق العمل. وبالتالي ضياع إمكانات كان يمكن توظيفها بشكل أفضل للمساهمة في العملية التنموية. فالتكاليف الناتجة عن تأهيل طالب جامعي

باهظة إضافة لفاقد الزمن بين سنوات إنتهاء الجامعة وبين الالتحاق بالوظيفة المناسبة.²⁶ ومن الشكل رقم (1) التالي نلاحظ أهم مؤشرات القوى البشرية والقوى العاملة ومعدلات البطالة التي تتراوح بين 10.2% إلى 28.4% في فترة مسح القوى العاملة لسنة 1996م. ويتضح من الشكل تقارب معدل البطالة في الفئة العمرية من 15-24 مقارنة بمعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، أما بالنسبة للفئة العمرية من 25-59 فإن معدل البطالة أقل، بينما يرتفع معدل البطالة بنسبة أكبر في الفئة العمرية 65 فأكثر.

شكل رقم (1) يوضح نسب البطالة إلى إجمالي السكان

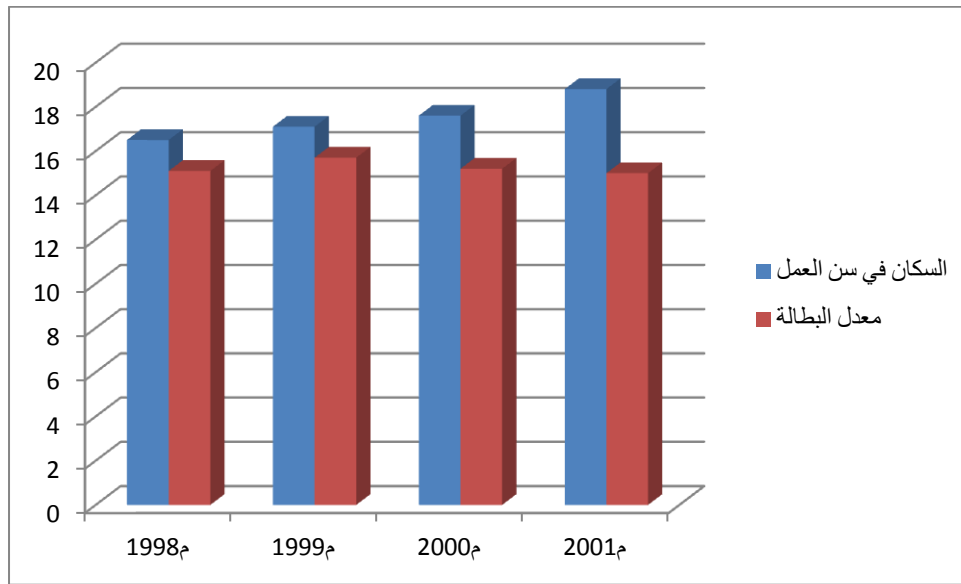


المصدر: وزارة العمل والإصلاح الإداري (مسح القوى العاملة لعام 1996م).

وعلى كل، فهناك من يرى أن عزوف بعض الخريجين من مختلف التخصصات عن الوظائف الحكومية في السودان وتفضيلهم للعمل في مهن مختلفة وبعض الأعمال الهامشية هو أمر كذلك جدير بالملاحظة، ويعزز هذا الرأي بالقول إن الخريجين يعللون لعدم التقدم المباشر للوظائف الحكومية بأسباب تبدو في كثير من الأحيان موضوعية ومقبولة، فنسبة كبيرة منهم تعزي عزوفها عن الدوائر الحكومية لعدم وجود المحفزات المادية الجاذبة التي تغطي التكاليف للاحتياجات اليومية الرئيسة.²⁷ ومن هنا فإن الدولة منوط بها ولكي تحقق التنمية المتوازنة، في إطار النظام الفيدرالي، أن تبحث عن الأسباب الموضوعية التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة بهذه الصورة المزعجة في جميع ولايات السودان ونسب المتبطلين في كل ولاية على حده. وأن نسبة البطالة بالنظر إلى القوى العاملة تحتاج إلى مزيد من الدراسات للنظر في زيادة فرص التشغيل.

فالشكلين رقم (2) و(3) التاليين يوضحان القوى العاملة والبطالة من خلال استعراض تقديرات القوى البشرية والقوة العاملة في الفترة من 1998م إلى 2006، كما وردت بالعرض الاقتصادي، وفيهما يمكن ملاحظة التفاوت في فرص التشغيل ومعدل البطالة بصورة أوضح.

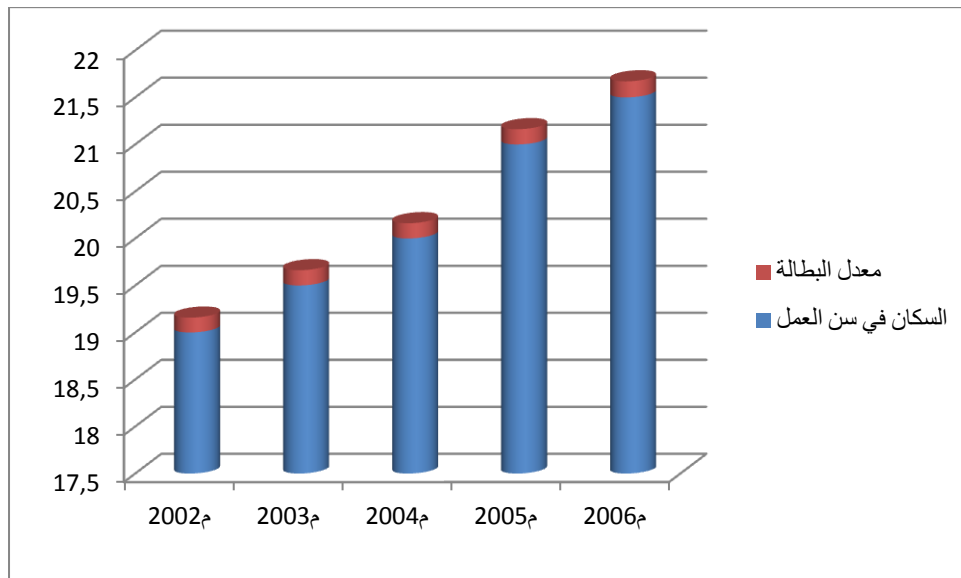
شكل رقم (2) يوضح تقديرات السكان في سن العمل ومعدل البطالة للفترة من 1998م - 2001م



المصدر: وزارة العمل والإصلاح الإداري . إدارة التخطيط والمتابعة، 2002م.

من الشكل السابق رقم (2) يلاحظ أن فرص التشغيل قليلة جداً وأن زيادة السكان في سن العمل بنسب كبيرة لم يقوى سوق العمل على إمتصاصهم، وبالتالي فإن زيادة المتبطلين أدى إلى زيادة معدل البطالة. وفي الفترة من 2002 وحتى 2006 كما يوضح الشكل رقم (3) التالي تختلف تقديرات معدلات البطالة بالنظر إلى السكان في سن العمل مقارنة بما سبق.

شكل رقم (3) يوضح تقديرات القوى البشرية والقوى العاملة للفترة من 2002م - 2006م



المصدر : وزارة العمل والإصلاح الإداري . إدارة التخطيط والمتابعة 2007.

يتضح مما سبق أن معدل البطالة في تزايد من عام لآخر وكذلك إجمالي السكان في سن العمل. بهذا فإن البحث عن أسباب المشكلة تقتضية ظروف المرحلة التي يمر بها السودان في ظل تزايد أعداد المستثمرين والنهضة التنموية

التي تشهدها على وجه الخصوص ولاية الخرطوم دون غيرها من العديد من ولايات السودان إن لم نقل جميعها والتحديات الجسام التي تقابل ذلك، من خطط قصيره، ومتوسطة، وطويلة الأجل، بجانب توفير التمويل اللازم لإنفاذ هذه الخطط. وفي فترة حديثه نسبياً تزايد عدد المتبطلين بنسب متفاوتة في ولايات السودان المختلفة كما مبين في الجدول القادم. فالحلول للمعالجة الجذرية لمشكلة البطالة في السودان من الأفضل أن ينظر إليها في إطارٍ كلي وليس جزئياً.

جدول يوضح عدد العاطلين عن العمل ونسبهم المئوية بولايات السودان المختلفة في العامين

2015-2014

الولاية	عدد العاطلين عن العمل ونسبهم المئوية			
	النسبة	2015	النسبة	2014
البحر الأحمر	38%	3,080	18%	4,255
الجزيرة	98%	2,076	71,9%	1,443
جنوب دار فور	31%	1,105	29,1%	3,888
جنوب كردفان	88,1%	333	53,9%	788
الخرطوم	13%	20,491	13%	20,355
سنار	98%	3,026	30%	1,534
غرب دار فور	-	1,557	-	1,213
شمال دار فور	98,7%	4,428	13,6%	5611
شمار كردفان	12,1%	572	13,3%	673
الشمالية	1,01	7,000	51%	5,413
غرب دار فور	62%	1,634	40%	995
القضارف	93,3%	1,180	15,03%	2,238
كسلا	-	5,113	9,76%	5013
نهر النيل	88,5%	2,966	55,8%	5,000
النيل الأبيض	96%	18,245	86%	14.432
النيل الأزرق	83,73%	1,088	69,18%	1,248
وسط دار فور	100%	5000	85%	4,600
غرب كردفان	83,3%	993	44,5%	431
الجملة		79887		79130

المصدر: ديوان الحكم الاتحادي، تقارير أداء الولايات، 2016.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن نسبة البطالة في ولايات السودان جميعها تتفاوت من ولاية إلى أخرى. حيث بلغت أعلى نسبة في العام 2014 في ولاية وسط دارفور وهي 85%، بينما أقل نسبة كانت في ولاية الخرطوم وهي 13%. أما في العام 2015 أعلى نسبة بطالة في ولاية شمال دارفور بينما أقل نسبة بطالة في ولاية الخرطوم.

مهما يكن من أمر، فإن من أهم معدلات الضعف التي تواجه جهود الدولة في معالجة مشكلات البطالة تكمن في الآتي:

- عدم وجود جهة واحدة مسؤولة مسؤولية كاملة عن توظيف القطاعات المختلفة.
- تعدد القنوات واختلاف الوسائل يضعف النتائج المتوقعة من هذه المشروعات.
- تبني مفهوم المشروعات الصغيرة والتمويل الأصغر بمعناه السائد اليوم في السودان يعاني من إشكاليات في منهجية التطبيق، ويؤدي هذا إلى بعثت الجهود وضياح الموارد.
- عدم وجود جهة واحدة مسؤولة عن ملف البطالة يضعف الدراسات والمعلومات وتحليل اتجاهات البطالة في السودان.

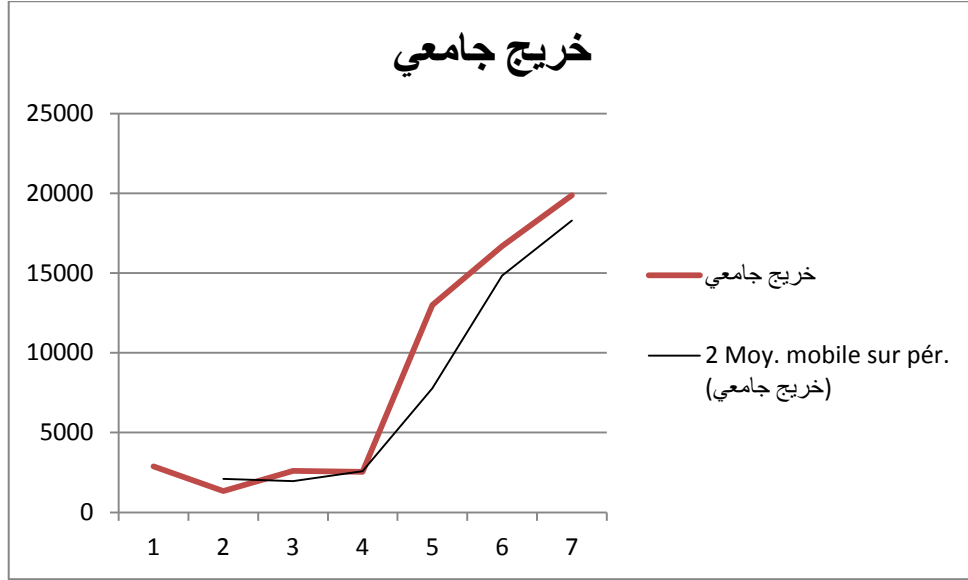
خامساً: الجهود التي بذلتها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة

وضعت الدولة تدابير عديدة وبذلت جهوداً مقدرة في سبيل معالجة مشكلة البطالة حيث عملت على إعادة صياغة السياسات لتحقيق المزيد من فرص الاستخدام والنمو. بالإضافة إلى التوظيف المباشر للخريجين - وإن كان بنسب قليلة مقارنة بعددهم الكلي - في مجالات مختلفة في مؤسسات الدولة في العاصمة الخرطوم والولايات كل حسب تخصصه. وهنالك جملة من المشروعات قامت بها الدولة لتقليل من حجم مشكلة البطالة، نذكر من تلك الجهود على سبيل المثال وليس الحصر الآتي:

- مشروعات الأسر المنتجة تحت ديوان الزكاة، ثم تحول المشروع إلى مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية في مرحلة لاحقة حيث كانت تستهدف قطاعات معينة في المجتمع وهي الفئات الضعيفة.
- مشروع الاستخدام الذاتي للخريجين في عام 1998م بولاية الخرطوم كمشروع نموذجي ومشروع الخريج ومشاريع استقرار الشباب تحت مظلة الإتحاد الوطني للشباب.
- في عام 2007م بلغ عدد مشروعات الخريجين 889 مشروعاً، إستفاد منها نحو 5,513 خريج شمل 15 ولاية بحجم تمويل قدر بنحو 31 مليون ونصف جنيه وفي العام 2008 استوعب نحو (12) ألف خريج في العديد من المشروعات القومية (محو الأمية، مكافحة الملاريا، تطوير حزام الصمغ العربي).²⁸
- التمويل الأصغر والذي خصص له نسبة 12% من رأس مال البنوك كافة، لكنه جوبه بإشكالات تتعلق بالضمان المطلوب للمستفيد الأمر الذي يتطلب البحث عن آلية جديدة لإيجاد الحل المطلوب.

وفي مجال بطالة الخريجين الجامعيين كان للدولة جهودات حثيثة للتعامل معهم والبحث عن تدابير لاستيعابهم بأقصى ما يمكن وذلك من خلال التوظيف في المؤسسات الحكومية وغيرها. وعلى الرغم من زيادة إستيعاب هؤلاء الخريجين في سوق العمل إلا أن أعدادهم في تزايد كما يوضح الشكل رقم (4) القادم، الأمر الذي يقتضي التفكير في خلق فرص إضافية لتشغيلهم.

شكل رقم (4) يوضح استيعاب الخريجين في الفترة (2001 - 2007م)



المصدر: لجنة الإختيار الإتحادية ، الخرطوم، 2008م.

هنالك بعض الاقتصاديين يقللون من جهودات الدولة لحل مشكلة البطالة بالقول " إن السياسات غير فاعلة وغير مستدامة لا تجدي أن تكون سوى مسكنات خفيفة، وخير مثال لذلك توظيف الخريجين في وظائف غير منتجة في القطاع العام ومشاريع الشباب والخريجين التي بموجبها يمنحون تمويل أصغر لبدءوا مشاريع هم ليسوا مؤهلون لذلك".²⁹ فهذا قول يفتقر إلى الدقة، فالدولة مولت العديد من المشروعات المنتجة من خلال التمويل الأصغر بعضها حقق نجاح والآخر لم يحالفه الحظ الأمر الذي يقتضي التقييم الدقيق لمثل هذه المشروعات الشبابية ودعم الجوانب الإيجابية وإصلاح مواطن الضعف فيها ما أمكن. وفي ذات الوقت لا بد من الاعتراف بأن هنالك قصور في السياسات الاقتصادية التي إتبعتها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة كما سبقت الإشارة من قبل في محور سابق.

سادساً: نحو رؤية إستراتيجية لمعالجة مشكلة البطالة

حدد دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م في الفصل الثاني العدالة الاجتماعية في البند (12) المادة 1 و 2 الآتي :

- تضع الدولة استراتيجيات وسياسات تكفل العدالة بين أهل السودان كافة عن طريق تأمين سبل كسب العيش وفرص العمل وتشجيع التكافل والعون الذاتي والتعاون والعمل الخيري .
- لا يحرم أي شخص مؤهل من الالتحاق بأي مهنة أو أي عمل بسبب الإعاقة، ولجميع الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة والمسنين الحق في المشاركة في النشاط الاجتماعية أو المهنية أو الإبداعية أو الترفيهية.³⁰

بالنظر إلى ما تضمنه الدستور فيما يخص العدالة الاجتماعية وتأكيد الكرامة، فإن الدولة تقع عليها مسؤولية وضع الاستراتيجيات الكفيلة لتأمين سبل كسب العيش للمواطنين وإيجاد فرص العمل لهم، وفي هذا الإطار فإن مشكلة البطالة هي بالأساس مشكلة الدولة كما أوضحنا من قبل. فصحيح أن الدولة بذلت جهوداً مقدرة لحل مشكلة البطالة المتفاقمة - كما سبقنا الإشارة- ولكنها لم تكن كافية وبخاصة في معالجة بطالة الخريجين، فالاستيعاب السنوي لهم كان دائماً ضعيفاً نتيجة لضعف فرص العمل. أما بالنسبة للحلول في تقديرنا تتمثل في الآتي:-

1-6 البعد الخارجي

إن للعولمة تأثيراً كبيراً على مشكلة البطالة، فقد جاءت العديد من الشركات العالمية للعمل والاستثمار في السودان، وتدفقت معها العمالة الوافدة التي تتيح قوانين الاستثمار للشركات الراغبة للاستثمار في السودان استقدام مثل هذه العمالة، التي يعول عليها كعمالة مدربة ورخيصة في ذات الوقت- كما أسلفنا- ونتيجة لذلك فقد ضاقت فرص العمل للعمالة الوطنية مما أدى إلى مزيد من البطالة في السودان. وبالتالي فإن الحل في هذا الجانب يقتضي تغيير قوانين الاستثمار ومراجعة قانون استخدام غير السودانيين بهدف حصر وتقنين العمالة الوافدة، وضمان استيعاب العمالة الوطنية بنسبة كبيرة مع التوسع في التدريب المهني لتلبية الطلب المتزايد في سوق العمل.

وفي الوقت ذاته هنالك من ينادي بضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي والاستثمار المختلط - مثلما نجحت تجربة دولة البرازيل - لزيادة تدفقاته داخل السودان وتوفير المناخ الاستثماري الملائم.³¹

2-6 البعد الداخلي

- أهمية مراعاة ما يتطلبه سوق العمل، وذلك من خلال تلبية ما يحتاجه من تخصصات؛ أى بمعنى آخر مخرجات التعليم يجب أن تتسق واحتياجات سوق العمل.

- تشجيع القطاع الخاص لزيادة فرص العمل للعمالة الوطنية.

- تشجيع المرأة للعمل ومساهمتها في النشاط الاقتصادي.

- إن تطوير التعليم يؤدي إلى تطوير المهارات ويستغني عن استيراد الخبراء.

-- ضرورة وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تحفز من النمو الاقتصادي عن طريق توفير المزيد من فرص العمل.

- ضبط عدالة الوصول لفرص التعليم والتدريب والعمل.

- تأسيس صناديق وطنية للتنمية وتشجيع مشروعات الشباب الجماعية، واستكمال دوائر التسويق المكمل لأنشطتهم عن طريق وضع التشريعات لحماية إنتاج هذه المشروعات.

- إنشاء مراكز فنية لتقديم المساعدات المالية وتدريب الأفراد على القيام بالمشروعات الصغيرة وزيادة صادرات هذه المشروعات.³²

- الاستفادة من تجارب الدول المختلفة (خاصة الدول الفيدرالية التي تشابه أوضاعها السودان كماليزيا) والتي عالجت مشكلة البطالة بطرق مختلفة كبرنامج التشغيل في الخدمات وخلافها.³³

3-6 حلول إستراتيجية عامة

إن القضاء علي البطالة أو على الأقل تخفيض نسبتها إلى أعلى درجة ممكنة يتطلب علي مستوى الإقتصاد الكلي المحافظة علي ما تحقق من إستقرار إقتصادي وإستمرار عمليات الإصلاح الاقتصادي والإداري بوتيرة متسارعة لتحقيق معدلات عالية ومطرودة من النمو تتجاوز المعدلات الحالية مع التركيز علي النهوض بقطاع الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وكذلك الاهتمام بالصناعات التحويلية، وتقليل نسبة التضخم التي تجاوزت حتى منتصف العام 2013 أكثر من أربعين في المئة إلى أقل حد ممكن.³⁴ وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة يقتضي زيادة الانتاج والانتاجية، وتحسين الميزان التجاري وذلك من خلال إصلاح مسار الاقتصاد السوداني والاهتمام بالصادرات ليس الزراعية فقط وإنما الحيوانية أيضاً. ويتأتى ذلك بتطوير صادرات اللحوم والجلود والمنتجات الغابية والحيوانات البرية بما يمكن من زيادة الصادرات.

وهناك ضرورة لإرتياد قطاعات جديدة غير تقليدية تمكن الإقتصاد من تحقيق طفرات كبيرة مثل قطاع المعادن لا سيما الذهب،³⁵ وقطاع الخدمات المختلفة مثل صناعة المعلوماتية والقطاعات الفرعية ذات الميزات التنافسية كقطاع الخدمات الطبية، بجانب الاهتمام بالسياحة " وإجراء التخطيط الاستراتيجي المتكامل والشامل لكل جوانب تطوير السياحة في بنيتها التحتية مع اعتماد المرحلة في التخطيط".³⁶ كما أن تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية ومطرودة وتحقيق قفزات في الإقتصاد السوداني يتطلب زيادة معدلات الإستثمار بوتائر عالية، كما يتطلب تذليل كافة العقبات الإدارية التي تواجه المستثمر الوطني والأجنبي وتوفير فرص الإستثمار في القطاعات المستهدفة وذات الأولوية، والعمل علي تكثيف الترويج لإستقطاب المستثمرين الأجانب ورؤوس الأموال الكبيرة. ومما لاشك فيه لا يمكن الوصول لمعدلات الإستثمار المرجوة إلا بعد إكمال البنيات الأساسية في البلاد وإشاعة ثقافة التدريب العالي للعمال الوطنية للإنخراط في المشروعات الاستثمارية بقدر معقول.³⁷ إن هذه التدابير والاجراءات والسياسات الجديدة المقترحة سوف توسع النشاط الاقتصادي وتفتح المجال لفرص عمل جديدة وتوظيف شريحة مقدره من المتبطلين وبالتالي سوف تعمل على تخفيض نسبة البطالة في البلاد.

وفي إطار البحث عن معالجة مشكلة البطالة وفق رؤية استراتيجية تقتضي أيضاً أن يكون للقطاع الخاص دور حيوي في النشاط الاقتصادي. وأن تعمل الدولة على تحفيز هذا القطاع لكي يقوم بالدور المرتجي من أجل تحريك طاقاته المعطلة وزيادة إنتاجيته، ورفع إمكانيات هذا القطاع من خلال التأهيل والتدريب. ويتوجب على الدولة أيضاً أن تقوم بمراجعة السياسات الكلية التي تؤثر سلباً علي القطاع الخاص، ومن أهمها سياسات الجباية علي الوحدات المنتجة، فضلاً عن توفير كل صيغ التمويل اللازمة والدخول في شراكات مع المصارف الوطنية.

من جانب آخر تقتضي محاربة البطالة أن تولي الدولة القطاع التقليدي المزيد من الاهتمام وتوجيه سياسات التمويل الزراعي لتشمل صغار المنتجين وبخاصة في ولايات كردفان ودارفور- ذات الثقل الكبير في القطاع التقليدي- عن طريق إنشاء الصناديق الدوارة وربطها بالارشاد الزراعي ونقل التقنية والتأمين الزراعي والمساعدة في تسويق المنتجات

الزراعية، على أن يشمل التمويل صغار مقدمي الخدمات الزراعية ، وتوجيه التمويل الأصغر للمشروعات الإنتاجية ومنحه الأولوية مع المزيد من التسهيلات وزيادة سقفه إلى أكثر من 12% من جملة تمويل المصارف الوطنية المخصصة لهذا الغرض. وفي ذات الوقت أهمية تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية وذلك بتشغيل الخريجين من خلال تمويلهم للاستثمار في هذا الشق الثاني من القطاع الزراعي، سواءً في مجال اللحوم أو الألبان، والاهتمام بالتعامل الجيد مع تجهيز جلود الحيوانات وتصديرها إلى الخارج والاستفادة من التجارب الأخرى في معالجة الجلود - مثل التجربة التركية الرائدة في هذا المجال.

مهما يكن من أمر، فإن الرؤية الاستراتيجية لمعالجة مشكلة البطالة في السودان وتخفيض نسبتها إلى أقل ما يمكن يقتضي أيضاً ربط التخطيط للتعليم وسياساته وبشكل قوى مع إحتياجات الدولة الأساسية حسب الأولويات المرسومة في استراتيجية الدولة، مع أهمية خلق فرص العمل، وسن القوانين والتشريعات اللازمة " لتحقيق الارتباط والتكامل والتناسق بين الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد في الدولة".³⁸ إن تغير هيكل النظام الاقتصادي وطبيعته تفرض على صانعي القرار الاقتصادي في السودان تحديد ماهية المنهجية التي من الأفضل أن يتبعها السودان.³⁹

تناولت هذه الورقة ملاح من مشكلة البطالة في السودان منذ السبعينات ثم الثمانينات من القرن المنصرم مروراً بالتسعينيات؛ وإنهاءً بالفترة الأخيرة منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة والتي جاء التركيز فيها بشكل أساسي. وقد حاولت الورقة استعراض مشكلة البطالة التي تفاقمت في السنوات العشرة الأخيرة مبرزة الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ذلك، وأهمها التحولات التي حدثت في الاقتصاد العالمي بفعل ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي كان من إفرازاتها إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية بغرض تقليل تكاليف الإنتاج، وبالتالي تقليص فرص العمل في العديد من البلدان النامية ومن ضمنها السودان. وأبانت الورقة أن من أسباب تفاقم مشكلة البطالة في السودان تدني إنتاجية العامل المحلي في البلاد وضعف المهارة والتدريب، وكذلك ضعف العلاقة بين الاستثمار وفرص توليد العمل وغير ذلك من الأسباب التي ذكرتها الورقة في متنها.

واستعرضت الورقة بالتحليل العلمي الجهود والتدابير التي اتخذتها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة - وبخاصة للشباب والخريجين - من خلال إعادة صياغة السياسات لتحقيق المزيد من فرص الاستخدام والنمو، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من مشروعات الاستخدام الذاتي للخريجين والتمويل الأصغر الذي خصصت له ميزانية مقدرة، وأبانت الورقة بالتحليل أن هذه الجهود جميعها لم تحد من مشكلة البطالة التي أصبحت هاجساً يؤرق الدولة.

ومن خلال مناقشة تقديرات القوى البشرية والقوى العاملة عمدت الورقة إلى تحليل واقع البطالة في السودان برؤية علمية متعمقة مستحصبة القوانين والتشريعات والسياسات التي إتبعتها الدولة في هذا الخصوص مبينة نقاط الضعف والقوة فيها مقترحة توصيات محددة من أجل تقوية مواطن القصور وفق رؤية استراتيجية قدمتها الورقة في إحدى محاورها علها تسهم في معالجة مشكلة البطالة بالنظر للحلول العاجلة والاستراتيجية التي تنطلق من بعدين داخلي وخارجي بهدف تطوير الاقتصاد السوداني وزيادة معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو عالية ومطرودة وإرتياد آفاق جديدة في سبيل التوصل إلى الهدف المنشود. وأن تولي الدولة القطاع التقليدي المزيد من الاهتمام وتوجيه سياسات التمويل الزراعي لتشمل صغار المنتجين وبخاصة في ولايات كردفان ودارفور - ذات الثقل الكبير في القطاع التقليدي - عن طريق إنشاء الصناديق الدوارة وربطها بالإرشاد الزراعي ونقل التقنية لزيادة الإنتاجية والانتاج والمساعدة في التسويق للمنتجات الزراعية. إن مثل هذه التدابير والسياسات سوف تساعد في استقطاب شريحة من المجتمع للعمل في القطاع الزراعي، وبالتالي سوف يقلل ذلك نسبة البطالة في السودان. وختاماً توصي الورقة بأهمية إصلاح قانون العمل السوداني لكي تكون علاقة العمل أكثر مرونة وذلك لزيادة رغبة أصحاب العمل لخلق فرص عمل جديدة وتوسيع مظلة توظيف العمالة الشبابة.

الملاحق

ملحق رقم (1) أهم مؤشرات القوى البشرية والقوى العاملة

الفئة العمرية	النسبة من إجمالي السكان %	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي %	معدل البطالة %
15 - 24	20.6	26	28.4
25 - 59	29.4	62	10.2
60 - 64	2.4	6	12.1
65 -	2.7	49	11.4
الإجمالي	56.1	52	15.1

المصدر: وزارة العمل والإصلاح الإداري (مسح القوى العاملة لعام 1996م).

ملحق رقم (2) تقديرات القوى البشرية والقوى العاملة للفترة من 1998م - 2001م

البيان	1998م	1999م	2000م	2001م
السكان في سن العمل	16.5	17.1	17.6	18.8
القوى العاملة	8.6	8.9	9.2	9.7
المشتغلين	7.2	7.5	7.8	8.3
فرص التشغيل	-	0.200	0.200	1.4
المتبطلين	1.2	1.4	1.4	1.459
معدل البطالة	15.1	15.7	15.2	15.0

المصدر: وزارة العمل والإصلاح الإداري . إدارة التخطيط والمتابعة، 2002م.

ملحق رقم (3) تقديرات القوى البشرية والقوى العاملة للفترة من 2002م - 2006م

البيان	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م
السكان في سن العمل	19	19.5	20	21	21.5
القوى العاملة	10.4	11.2	10.7	11.1	11468
المشتغلين	8.5	8.6	9	9.2	9507
فرص التشغيل	190	0.29	441	611	2882
المتبطلين	1.6	1.8	1.7	1.8	1961
معدل البطالة	%15.8	%16.2	%16.2	%16.2	%17.1

المصدر : وزارة العمل والإصلاح الإداري . إدارة التخطيط والمتابعة 2007.

ملحق رقم (4) يبين استيعاب الخريجين في الفترة (2001 - 2007م)

العام	خريج جامعي	خريج معاهد عليا	المجموع
2001	2875	12	2878
2002	1331		1331
2003	2600	11	2611
2004	2545	362	2907
2005	13000		13000
2006	16694		16694
2007	19885		19885
المجموع	58930	583	59315

المصدر: لجنة الإختيار الاتحادية ، الخرطوم، 2008م.

ملحق رقم (4)

Table (04) Unemployment and Graduates Working (2014-2015)

Private Sector		Public Sector		Numbers of Unemployment				State
2015	2014	2015	2014	Percentage	2015	Percentage	2014	
2.750	2.620	77	912	%38	3.080	%18	4.255	Red sea
2	5	50	337	%98	2.076	%71.9	1.443	Gezera
-	500	-	1593	%31	1.105	%29.1	3.888	S. Darfur
4	37	41	639	%88.1	333	%53.9	788	S. Kordofan
-	5.000	28.957	6.425	%13	20.491	%13	20.355	Khartoum
5	9	55	157	%98	3.026	%30	1.534	Senar
-	-	3.800	-	-	1.557	-	1.213	West Darfur
29	3	-	209	%98.7	4.428	%13.6	5611	N. Darfur
38	13	362	157	%12.1	572	%13.3	673	N. Kordofan
242	55	169	573	%1.01	7.000	%.51	5.413	Northern
210	497	-	-	%62	1.634	%40	995	West Darfur
16	38	381	257	%39.3	1.180	%15.03	2.238	Gadareef
-	-	117	1.830	-	5.113	%9.76	5013	Kassala
342	-	285	910	%88.5	2.966	%55.8	5.000	River Nile
-	541	708	1.597	%96	18.245	%86	14.432	White Nile
37	150	231	7	%83.73	1.088	%69.18	1.248	Blue Nile
-	-	-	250	%100	5000	%85	4.600	Central Darfur
34	497	132	226	%83.3	993	%44.5	431	West Kordofan
3709	9965	35.365	16079		79887		79130	Total

- 1- فهد عبد العزيز، البطالة والأسباب والطرق المعالجة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2004، ص44.
- 2- د. منى الطحاوي، إقتصاديات التنمية، مكتبة الشروق، القاهرة، 1984م، ص78.
- 3Unemployment, Definitions and Concepts, UN, ILO, 2006
- 4 - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1997م، ص15.
- 5- للمزيد من تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي أنظر: د. رمزي زكي، مصدر سبق ذكره، ص159-ص161.
- 6- نفس المصدر ص34.
- 7 - المصدر نفسه، ص38.
- 8- الشيخ محمد الملك وعمر عبد السلام، الاقتصاد السوداني في التسعينات من القرن الماضي: تقييم نتائج وغفرازات برامج الإصلاح الاقتصادي، عطا الحسن البطحاني (تحرير)، الاقتصاد السوداني في فترة ما بعد الحرب: إقتصاد السوق والتنمية البديلة، شركة مطابع العملة، الخرطوم، أغسطس 2006، ص7.
- 9- د. صابر محمد حسن، التحديات الاقتصادية للمرحلة القادمة ، مؤتمر القطاع الاقتصادي، قاعة الصداقة الخرطوم، 19 أكتوبر 2011، ص77.
- 10- للمزيد حول النمو الاقتصادي أنظر:
- شريف الدشوني، التنمية: أسئلة ومشروع إجابات مختصرة، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم 2007، ص29-34.
- 11- تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان، 2007، 2008.
- 12- تقرير وزارة الإستثمار السودانية، الخرطوم، 2010.
- 13- إشراف سيد محمود ، وزير تنمية الموارد البشرية الاتحادية ، في معرض كلمتها في ورشة وزارة المعادن، المنعقدة في القاعة الماسية بالوزارة في يوم الأربعاء الموافق 28 أغسطس 2013.
- 14 - حسن حامد مشيكة، إدارة التنمية في ظل الأنظمة الفيدرالية: نماذج مختاره، كتاب قيد النشر، 2013، ص333.
- 15 للمزيد من التفاصيل أنظر:
- تقرير لجنة الاختيار بولاية الخرطوم، سبتمبر 2013.
- 16 - عابدة يحي المهددي، تداعيات الأزمة الاقتصادية السودانية بعد انفصال الجنوب، برنامج حوار السياسات (2) معهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم، قاعة الشارقة- القاعة الصغرى، 11 سبتمبر 2012، ص13.
- الدين الخارجي للسودان لا يخص دولة السودان فقط وإنما كذلك دولة جنوب السودان، وبالرغم من أن السودان قد استوفى شروط أعفاء هذا الدين إلا أن الدول الغربية ما زالت تمنع في إعفاء السودان. ويقول بعض خبراء الاقتصاد: إن السودان لم يتمكن من الحصول على أعفاء هذا الدين الثقيل مما جعل متأخرات الدين الخارجي عقبة أمام حصول السودان على قروض ميسرة من جانب المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- 17 - عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، فبراير 2005، ص62.
- 18 - مصعب عبد القادر وداعة الله، سوسولوجيا الهجرة وتدابيرها السياسية، مجلة السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد الأول السنة الأولى، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 2007، ص64.
- 19 - شريف الدشوني، مصدر سبق ذكره، ص68.

- ²⁰ - التقرير الاستراتيجي السنوي، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، 2005، ص316.
- ²¹ - سامية ساتي عثمان، إقتصاديات العمل، مصدر سبق ذكره، ص 27-28.
- ²² - هشام محمد حسن وحسن حامد مشيكة، ملاح البطالة في السودان وتوصيات علاجها، ورقة علمية قدمت في المؤتمر الوظيفي لقطاع الشباب الثالث، أمانة الشباب الاتحادية المؤتمر الوطني، الخرطوم، 9، 10 سبتمبر 2009م، ص.
- ²³ - هشام محمد حسن وحسن حامد مشيكة، مصدر سبق ذكره، ص.
- ²⁴ - حيدر محمد علي حسن، المؤثرات في سلوك الشباب، ورقة قدمت في المؤتمر الوظيفي الثالث لقطاع الشباب، الخرطوم، 9/10 سبتمبر 2009م، ص83.
- ²⁵ - د. سامية ساتي عثمان، إقتصاديات العمل، ورقة علمية غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2008م، ص27.
- ²⁶ - د. هشام محمد حسن وحسن حامد مشيكة، مصدر سبق ذكره، ص65.
- ²⁷ - المصدر نفسه، ص68.
- ²⁸ - هشام محمد حسن وحسن حامد مشيكة، مصدر سبق ذكره، ص67.
- ²⁹ - عابدة يحي المهددي، تداعيات الأزمة الاقتصادية السودانية بعد إنفصال الجنوب، مصدر سبق ذكره، ص18.
- ³⁰ - الدستور القومي السوداني الانتقالي لسنة 2005م، الفصل الثاني، المبادئ الهادية والموجهات .
- ³¹ - للمزيد من التفاصيل حول تجربة البرازيل وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمختلط أنظر:
- حسن حامد مشيكة، إدارة التنمية في الدول الفيدرالية النامية، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم، 2013، ص 140.
- ³² - سامية ساتي، مصدر سبق ذكره.
- ³³ - حسن حامد مشيكة، مصدر سبق ذكره، ص136.
- ³⁴ - لمعرفة نسب التضخم خلال العقد الأخير أنظر:
- تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني حول التضخم للأعوام من 2005 وحتى 2013، الخرطوم، السودان.
- ³⁵ - للمزيد من المعلومات أنظر:
- يوسف حسن أحمد وسيف النصر إبراهيم، آثار إنتاج وتصدير الذهب في السودان، مجلة دراسات مصرفية، الخرطوم، 2012، ص40.
- ³⁶ - الحاج عطا المنان، مصدر سبق ذكره، ص113.
- ³⁷ - يعقوب على جانقي، تحليل استراتيجي لواقع ومستقبل الاستثمار في السودان، ورقة غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2011م.
- ³⁸ - د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، الطبعة التاسعة، مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2013، ص264.
- ³⁹ - للمزيد من المعلومات أنظر: عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، مؤسسة اتجاهات المستقبل للدراسات الاستراتيجية والحوار، الخرطوم، يناير 2007، ص70.